

“

الجهاز المصرفي العراقي
وتدفقات الاستثمار الاجنبي للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٦

أ.د. علي عبد محمد سعيد الراوي
أحمد جبل محمد نايف
الجامعة العراقية- كلية الإدارة والاقتصاد

”

المستخلص:

يهدف هذا البحث للتعرف على اهمية ومفهوم الاستثمار الاجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر وكذلك واقع الجهاز المصرفي العراقي للوقوف على اهم التطورات التي يمر بها وتذليل المعوقات التي تقف امامه ، وايضاً التعرف على طبيعة الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة الداخلة واثرها على الاقتصاد القومي ، وبيان مدى قدرة الجهاز المصرفي في التأثير على هذه الاستثمارات واستقطابها بشكل يعود بالمنفعة العامة على الاقتصاد القومي .

تركز البحث على العراق كونه يتمتع بثروات (نفطية ، زراعية ، بشرية) كبيرة مما تجعل منه مركزاً استثمارياً ناجحاً ، كان لسياسة المصرف المركزي النقدية اثرًا بارزاً في إستقطاب وجذب الاستثمارات الاجنبية ، حيث مكنت المصرف المركزي من كبح معدلات التضخم المرتفعة وتعديل معدلات الفائدة كما حصل بعد عام ٢٠٠٧ ، عبر عمليات السوق المفتوحة وتعديل اسعار الفائدة . وتم تحليل الاستثمار الاجنبي في الجهاز المصرفي من حيث طبيعة الاستثمارات الاجنبية الواردة سواء على شكل مصارف جديدة او على شكل دمج واستملاك في رؤوس اموال المصارف العراقية القائمة ، وبين ايضاً مشاركات المصارف الاجنبية في رؤوس اموال المصارف العراقية من بعض الدول المختلفة ، فضلاً عن توضيح كيفية التوزيع النسبي للاستثمارات الاجنبية في سوق العراق للأوراق المالية من حيث عدد الاسهم المتداولة وقيمة التداول الاجنبي ، وسعى الجهاز المصرفي العراقي جاهداً من خلال مؤسساته الى إنجاح عملية جذب الاستثمار الاجنبي والإرتقاء بواقعه المصرفي إسوةً بالأنظمة المصرفية المتطورة ، مع ذلك فلا تزال قدرات استقدام هذا الجهاز للاستثمارات الاجنبية عموماً اقل مما يحتاجه الاقتصاد وما يطمح اليه القائمون على رسم السياسة الاقتصادية .

Abstract:

This research aims to identify the importance and concept of foreign investment in both direct and indirect, as well as the reality of the Iraqi banking system to find out the most important developments that are going through and overcome the obstacles that stand in front of it , the nature of direct and indirect foreign investments and their impact on the national economy , and to extent the capacity of the banking system to influence these investment and attract them in a way that benefits the public on the national economy .

The research focuses on Iraq because it has large (oil , agricultural , human) resources, making it a successful investment center , The central bank's monetary policy has had a significant impact on attracting foreign investment , where the central bank managed to curb high inflation rates and to adjust interest rate, as after 2007, through open market operations and adjusting interest rates . The foreign investment in the banking system was analyzed in terms of the nature of foreign investments received either in the form of new banks or in the form of mergers and acquisition in the capital of existing Iraqi banks . And also the participation of foreign banks from some different countries . As well as to clarify how the relative distribution of foreign investments in the Iraq market for securities in terms of the number of shares traded and the value of foreign exchange , The Iraqi banking system has endeavored through its institutions to make the process of attracting foreign investment and upgrading its banking status similar to the advanced banking system , However, the ability to bring this apparatus to foreign investments in general is still less than what the economy needs and the aspiration of the economy policy makers .

المقدمة

ان ما طرأ على البيئة الدولية من تغيرات كبيرة وغير مسبقة والتي تعد وليدة لظاهرتي الاصلاح الاقتصادي والعولمة فضلاً عن ثورة المعلومات والاتصالات التي ادت الى جعل العالم كالقريبة الصغيرة التي ازاحت كل الحواجز والعراقيل امام انتقال رؤوس الاموال والتكنولوجيا والايدي العاملة والسلع والخدمات ، افضى الى اشتداد المنافسة ما بين الدول على اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية والشركات متعددة القومية من خلال ازالة القيود والحواجز التي تعرقل حركتها ومنح الامتيازات والضمانات التي تسهل دخولها الى السوق المحلية نظراً للدور الايجابي الذي تلعبه الاستثمارات الاجنبية بما يعود بالنفع على الاقتصاد المضيف . ان وجود فجوة بين الادخار المتاح والاستثمار المطلوب يؤدي الى خلق بيئة غير تنافسية لجذب الاستثمار ، فلا بد ان يكون هنالك تناغم ما بين الادخارات المتاحة والاستثمارات المطلوبة لغرض تحقيق الهدف المنشود ، ومن هنا تبرز الاهمية البالغة للاستثمار الاجنبي في اقتصاد اي بلد واصبح ينظر اليه بأنه شكل تمويلي بديل للقروض الخارجية والمديونية ، لذا فالدولة المضيفة له تسعى الى تطويره وتحفيزه من خلال توفير المناخ الملائم له .

لقد لوحظ ان الدول المتقدمة باتت تستحوذ على النسبة العظمى من تلك الاستثمارات مما دفع تلك الدول وخاصة النامية منها التي تحاول ان تواكب التطور وتحقق التنمية لها ان تعمل على جذب هذا النوع من الاستثمارات بكل ما لديها من امكانات ، لذا اتجهت أغلب الاقتصادات النامية نحو سوق التمويل الدولية لغرض الحصول على مصادر التمويل اللازمة لمتطلبات التنمية وذلك من خلال الاستعانة بشقي الاستثمار الاجنبي المباشر Foreign Direct Investment وغير المباشر Indirect Foreign Investment لسد الفجوة ما بين الادخار والاستثمار المحليين ورفع مستوى اقتصاداتها .

ويعد الجهاز المصرفي احد اهم محددات الاستثمار الاجنبي وذلك من خلال ما يمكن ان يقدمه للمستثمر الاجنبي من تسهيلات وما يوفره من ضمانات لغرض استقطاب وجذب تلك الاستثمارات . لقد كان العراق قبل عام ٢٠٠٣ ، حساس تجاه دخول الاستثمارات الاجنبية بسبب الهواجس الامنية ، لكن بعد ذلك التحول اصبح التوجه نحو تشجيع المستثمرين الاجانب للدخول الى الاقتصاد والاستثمار فيه وبذات الوقت توفير الضمانات والحوافز لهم باعتباره امراً هاماً ، وهذا ما يؤكد قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ ، الذي يحث على جذب الاستثمارات للبلاد باعتبارها ظاهرة ايجابية ترتقي بمستوى الاقتصاد وخصوصاً ان العراق بحاجة ماسة لمثل تلك الاستثمارات وهذا ما سنحاول تفصيله في هذه الدراسة .

يهدف البحث الى التعرف على الاطار المفاهيمي للجهاز المصرفي والاستثمار الاجنبي في العراق فضلاً عن اهمية هذا الجهاز وتأثيره على الاستثمار الاجنبي من خلال ما يمكن ان يقدمه من مزايا

و ضمانات تحفز وتشجع المستثمر الاجنبي على الاستثمار داخل الاقتصاد خصوصاً ان التشريعات العراقية هي مشجعة لدخول تلك الاستثمارات ، وبالتالي تحليل الاستثمار الاجنبي الوارد الى الجهاز المصرفي العراقي سواء الوارد على شكل وحدات مصرفية او على شكل دمج واستملاك في رؤوس اموال المصارف المحلية القائمة فضلاً عن معرفة مؤشرات الاستثمار الاجنبي غير المباشر في سوق العراق للأوراق المالية. تشير مشكلة البحث بأن هنالك نوع من الضبابية بالعلاقة ما بين فاعلية الجهاز المصرفي العراقي و جذب الاستثمارات الاجنبية ، وغير واضحة خصوصاً ان الاستثمار الاجنبي له دور فاعل في تنمية اقتصاديات الدول المضيفة له ، كونه يوفر الاموال والخبرات اللازمة لتحقيق هذه التنمية . يمكن للجهاز المصرفي ان يكون احد اهم المحفزات لدخول الاستثمار الاجنبي للبلد . وهنا يمكن طرح بعض التساؤلات منها :

- هل هنالك دور فاعل للجهاز المصرفي العراقي في جذب وزيادة الاستثمارات الاجنبية من خلال ما يؤديه من دور تجاه المستثمر الاجنبي .
- هل ان لسياسة المصرف المركزي النقدية (المؤشرات النقدية للسياسة) دور فاعل في التأثير على الاستثمار الاجنبي وجذبه للاقتصاد .

فرضية البحث تقوم على اساس ان الاستثمار الاجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر له اهمية كبيرة للاقتصاد العراقي وفي هذه المرحلة بالذات ، وان استقدام هذا الاستثمار يقتضي تهيئة المناخ والبيئة الاستثمارية الملائمة بجوانبها المختلفة وان ما حققه الجهاز المصرفي العراقي في جذب هذا الاستثمار لا يزال متواضعاً ولأسباب عديدة . وتكمن اهمية البحث في معرفة قدرة الجهاز المصرفي العراقي على جذب الاستثمار الاجنبي وتحليله خصوصاً ان البيئة العراقية تشكل عامل جذب نظراً لما تحتويه من الفرص الاستثمارية المتمثلة بالمواد الاولية والطبيعية والموارد البشرية لكنها تعاني من سوء المناخ والبيئة الاستثمارية.

اقتضى التحليل تقسيم البحث الى ثلاثة محاور وكالاتي :

جاء المحور الاول بعنوان الاستثمار الاجنبي (التعريف ، الاهداف ، الدوافع ، الانواع) والذي يحاول ان يوضح مفهوم الاستثمار بشكل عام واهدافه وانواعه ، ثم انواع الاستثمار الاجنبي من مباشر وغير مباشر بغية التعرف عليها بشكل اوضح من مفاهيم ودوافع ، فضلاً عن تحليل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة للعراق ، وتضمن المحور الثاني الجهاز المصرفي العراقي ليتسنى لنا لقاء نظرة عامة على ما يتعلق بالجهاز المصرفي العراقي للإشارة لوضعه الحالي فضلاً عن الخصائص والسمات التي يتصف بها الجهاز وايضاً التطرق الى بعض المؤشرات المتعلقة بهذا الجهاز ، فضلاً عن التعرف على مكونات الجهاز المصرفي العراقي من مصرف مركزي ومصارف تجارية ، علماً ان هذا الجهاز يتكون

من المصرف المركزي والمصارف التجارية حسب قانون المصارف العراقية . والمحور الثالث كان بعنوان تحليل الاستثمار الاجنبي في الجهاز المصرفي العراقي حيث تناول اشكال الاستثمار الاجنبي الوارد للجهاز المصرفي العراقي سواء كان على شكل وحدات مصرفية قائمة او على شكل دمج واستملاك في رؤوس اموال المصارف القائمة ، وركز ايضاً على واقع مؤشرات الاستثمار الاجنبي غير المباشر في سوق العراق للأوراق المالية بالنسبة للاستثمارات الموزعة نسبياً بين قطاعات سوق العراق للأوراق المالية سواء كان من حيث عدد الاسهم المتداولة او من حيث قيمة التداول ، وبالتالي بيان التغيرات في التداول الاجنبي (غير العراقي) في سوق العراق للأوراق المالية سواء كان من حيث عدد الاسهم المتداولة او من حيث قيمة التداول .

المحور الاول : الاستثمار الاجنبي (التعريف ، الاهداف ، الدوافع ، الانواع)

المطلب الاول : الاستثمار الاجنبي (تعريفه واهدافه ودوافعه)

اولاً : التعريف بالاستثمار الاجنبي

ويقصد بالاستثمار الاجنبي توظيف اموالاً في موجودات مادية او مالية .^(١) اي كل ما يجري خارج النظام النقدي والمالي والاقتصادي والقانوني للدولة ، من توظيفات مالية ونقدية لأجل الحصول على منافع وارباح اقتصادية . ولقد تطورت الاستثمارات الاجنبية بشتى صورها تاريخياً بعد الحرب العالمية الثانية إذ دأبت بعض الدول وخاصة الصناعية عن طريق مؤسساتها العامة والخاصة بالبحث عن اسواق خارجية لاستثمار رأس المال كذلك البحث عن اسواق تؤمن من خلالها المواد الطبيعية والخام لتشغيل مصانعها ، فتطورت الاستثمارات من الشكل التجاري الى تأسيس الاقسام والفروع الخارجية لمؤسساتها الوطنية الى شكل اقتناء الاسهم والسندات في الشركات الاجنبية والمشاركة فيها وصولاً الى الشكل الذي تقوم به تلك الدول لتأسيس الشركات المتعددة الجنسيات القائمة على رأس المال العابر من الدولة الام الى الدولة المضيفة للاستثمار .

ثانياً : اهداف الاستثمار الاجنبي

لكل من المستثمر والاقتصاد المضيف له عدداً من الاهداف والدوافع التي تجعل كل منهم يسعى للعمل مع الجانب الآخر لغرض تحقيق اهدافه لتحقيق مصالحه ، وان الاقتصاد المضيف عادةً ما يقوم بعدد من الاجراءات القانونية والادارية لتشجيع المستثمرين على القيام بعملية الاستثمار ، ومن ابرز هذه الاهداف الآتي :

^١ - سرمد كوكب الجميل ، التمويل الدولي "مدخل في الهياكل والعمليات والادوات" ، الدار النموذجية للطباعة والنشر ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠١١ ، ص ٥٣ .

أ- تحقيق الربح للمستثمر في الدول المضيفة بمستويات تفوق بكثير الارباح من العمليات داخل موطنها .

ب- انخفاض تكاليف الانتاج في الدول النامية وخاصة تكاليف العمل والنقل والطاقة التي عادةً ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة ، وهي من العوامل المحفزة للاستثمار .

ت- الاستفادة من القوانين التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين لغرض جذب الاستثمارات الاجنبية اليها وامتيازات تحويل الاموال والعملات الصعبة .

ث- سهولة قيام الشركات الاجنبية بمنافسة الشركات المحلية من حيث جودة الانتاج وانخفاض الاسعار وانواع الخدمة ، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها وبالتالي ضمان التفوق والربحية.

ج- إستفادة الشركات الاجنبية من استثماراتها في الدول المضيفة مع قلة المخاطر ، إذ انه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد اكبر من الدول كلما قلت مخاطر هذه الاستثمارات .^(١)

ح- الحصول على المزايا والاعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي ، حيث اصبحت الدول المضيفة تتنافس على استقطاب الاستثمارات الاجنبية من خلال تقديم التسهيلات والاعفاءات بصورة كبيرة من خلال قوانين جذب وتشجيع الاستثمار الاجنبي .

خ- الحصول على اسواق جديدة للمنتجات التي لم يسعها السوق المحلي للدولة المصدرة للاستثمار .

ثالثاً : دوافع استقدام الاستثمار الاجنبي

لعل من ابرز دوافع الدول المضيفة التي تسعى من وراء قبولها وتشجيعها للاستثمارات الاجنبية الآتي:^(٢)

أ- الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وفن الإدارة الحديث التي تمتاز بها الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة في مختلف الظروف والقطاعات .

ب- جلب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار بالدول النامية بالتحديد في محاولة منها للقضاء او التخفيف من مشكلة البطالة من خلال تشغيل عدد من العاملين في المشروعات التي يتم إنشاؤها.

ت- تحاول الدول المضيفة من خلال الاستثمار رفع نسبة الصادرات او زيادتها وتحسين ميزان المدفوعات والميزان التجاري ، خاصةً عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها الى الخارج

^١ - موفق حمد ، حلا سامي خضير ، الاستثمار الاجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي) ، بحث منشور في مجلة الادارة والاقتصاد / جامعة الموصل ، ع: ٨٠ ، تاريخ النشر: ١٣/١/٢٠١٠ ، ص ١٣٩ .

^٢ - حاتم فارس الطعان ، الاستثمار أهدافه ودوافعه ، بحث منشور ، جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠٠٦ ، وعلى شبكة المعلومات العالمية : www.iasj.net/iasj .

- ث- التقليل من الاستيرادات ، وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي ، حيث تستبدل السلع المستوردة بالسلع المنتجة محلياً .
- ج- تدريب العاملين المحليين على الاعمال الفنية والادارية المتطورة وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة.
- ح- محاولة الدول المستثمر فيها الدخول الى اسواق تجارية جديدة وتحسين شروط التبادل التجاري مع العالم الخارجي .

المطلب الثاني : انواع الاستثمار الاجنبي

اولاً : الاستثمار الاجنبي المباشر .

هنالك العديد من التعريفات التي تشير الى الاستثمار الأجنبي المباشر والتي اوردها عدد من الباحثين والاقتصاديين وغيرهم من المختصين والمهتمين بما يتعلق بالاستثمار ، فمنهم من عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه "تلك الاستثمارات طويلة الاجل التي يكون لأصحابها دور مشاركة فعلية في الادارة واتخاذ القرار وذلك عن طريق المشاركة الدائمة في رأس مال المشروع الاستثماري" .^(١) ويعرف الاستثمار الاجنبي المباشر ايضاً على انه "اقتناء اصول بفرع او اكثر من فرع في شركة في سوق اجنبي ، ويعوق هذه العملية العديد من الصعوبات والمشاكل الادارية وصعوبات نقل رأس المال ، فضلاً عن المشاكل التي يمكن ان يواجهها المستثمر في جمع المعلومات الخاصة بمشروعه" ، ويعد هذا النوع من الاستثمارات اكثر وضوحاً كون المستثمر الاجنبي يمكنه ممارسة الرقابة على ادارة موجوداته وان كان في بلده الاجنبي .^(٢) وللاستثمار الاجنبي المباشر دور بارز في نقل التقنية الحديثة والتكنولوجيا المتطورة للدولة المضيفة للاستثمار مما ينعكس اثره بالإيجاب على الاقتصاد القومي للدولة المضيفة . وقد اصبح هذا الاستثمار ظاهرة مالية دولية واضحة استفادت منها الكثير من الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء وتم تهيئة البيئة الدولية اللازمة لاستقدامه في كثير من بلدان العالم المختلفة كما تم بناء التشريعات التي تنظم عمل حركة رؤوس الاموال وتحويل الارباح والنظام الضريبي الملائم لها .

^١ - سامي عبيد التميمي ، "الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق : الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام ٢٠٠٦" ، بحث منشور ، جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد ، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، ص ١٩٦ .

^٢ - Geoffrey A. Hirt and Stanley B. Block, Fundamentals of Investment Management , McGraw-Hill , Irwin , 8th edition, 2006 , p: 5 .

ثانياً : الاستثمار الاجنبي غير المباشر (المحفظي) .

يأخذ الاستثمار الاجنبي غير المباشر شكل تملك المستثمرين الأجانب للأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية في الاقتصاد المضيف للاستثمار بقصد المضاربة وبالتالي الاستفادة من فروقات الأسعار للحصول على الارباح ، وتقوم الأسواق المالية بالوساطة في عمليات الاستثمار الاجنبي في محافظ الأوراق المالية التي تتطلب وجود اسواق لرأس المال السائل سواء أكان محلياً أم دولياً .

ويوفر المستثمرون عادةً في الاستثمار الاجنبي غير المباشر رأس المال النقدي ، وذلك من خلال شراء حصص شركات (أسهم و سندات) من دون المشاركة في إدارتها ، وتتمثل الدوافع الرئيسة للمستثمرين في محافظ الأوراق المالية الحصول على الارباح وتقليل المخاطر وذلك عن طريق تنويع المحافظ المالية . إذ يعرف الاستثمار الاجنبي غير المباشر بأنه تلك المشاركة في توظيفات استثمارية خارجية من دون ان يكون للمستثمر الحق في إدارة موجودات الشركة المُستثمر فيها ومن دون ان يكون له حق الرقابة والسيطرة في إدارة اعمال المشروع ، إنما استثمار (توظيف للأموال) في أوراق مالية (اسهم وسندات وقروض) لشركات او مؤسسات خارجية . والاستثمارات الاجنبية هي التي يحصل فيها المستثمر على عائد رأسمالي ، دون ان يكون له حق السيطرة على إدارة المشروع ، ولا تنتقل على اثر هذه الاستثمارات المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجيا الحديثة المرافقة لرأس المال ، كما هو الحال في الاستثمار الاجنبي المباشر .^(١) ويقصد به ايضاً الاكتتاب في السندات او الاسهم التي تصدرها الدولة او المشروعات التي تقام بها .

المطلب الثالث : دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر

اولاً : دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر

يتجسد حوار الرفض والدفاع في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر في قضايا المزايا والسلبيات ، فهناك العديد من الدوافع يستطيع بموجبها الاستثمار الاجنبي المباشر زيادة الارباح وتعظيم ثروة حملة الاسهم فضلاً عن خفض التكاليف ، وتتجسد دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر بالآتي:^(٢)

أ- اغلب الاحيان تمر الشركات بمرحلة نمو محدودة ، وهذا قد يؤدي الى شدة المنافسة للمنتج الذي تسوقه ، وإن كانت هنالك منافسة قليلة فأن حصتها في السوق في البلد الام قد تكون قريبة من

^١ - نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، الآثار الاقتصادية للإستثمارات الأجنبية - دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ط١ ، ٢٠١٣ ، ص ٥٦ .

^٢ - غزوان محمود جبر السوداني، "دور نظم المعلومات الادارية في تنشيط مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق" ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٤ ، ص ٧٣-٧٤ .

الذروة ، لذا فالحل الممكن ان تبحث عن اسواق اجنبية فيها طلب محتمل كامن او طلب متجسد فعلاً .

ب- تحاول الشركات تجنب استيراد المواد الأولية من اقتصاد معين بسبب تكاليف النقل ، خصوصاً عندما تخطط لبيع المنتجات تامة الصنع للمستهلك في ذلك البلد الاجنبي ، وهناك حلول ممكنة مثل صناعة المنتج في ذلك البلد الاجنبي حيث المواد الأولية متوفرة فيه بوفرة وكلفة منخفضة .

ت- تختلف كلف العمالة والارض بشكل كبير عبر الدول ، وغالباً ما تحاول الشركات المتعدية القومية القيام بالإنتاج في مواقع حيث ايجار الارض واجور العمل رخيصة ، وإن عدم تكامل الاسواق مثل المعلومات غير التامة ، حواجز الدخول للصناعة ، كلف صفقات النقل وكلف العمالة ليس بالضرورة متساوية عبر الاسواق لذلك فمن الجدير بالاهتمام بالنسبة للشركات المتعدية القومية ان تسمح الاسواق لتحديد الانفع والهجرة اليه .

ث- غالباً ما تقوم الشركات بتأسيس مصانع عبر البحار على نحو متزايد او شراء تلك المصانع بغرض نشر التكنولوجيا المستخدمة في تلك الدول ، ولذلك فهي بحاجة الى اكتساب الخبرة التي تساعد على استخدام هذه التكنولوجيا المتطورة ، وان هذه التكنولوجيا ستستخدم بعد ذلك لتطوير عمليات الإنتاج لكل المصانع التابعة للشركة المنتشرة في العالم وبذلك تعد هذه العملية احد دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر .

ج- ان الشركات الباقية في الصناعة إذا اثبتت ان الارباح الكبيرة يمكن تحقيقها في اسواق اخرى وبمخاطر منخفضة ، فإن الشركات المتعدية القومية قد تقرر البيع في تلك الاسواق ، خصوصاً ان المستثمر دائماً يسعى الى تحقيق اعلى الارباح بأقل المخاطر ، فدخل مثل هكذا اسواق يعتبر احد تلك الدوافع ^(١).

ثانياً : دوافع الاستثمار الاجنبي غير المباشر

يساهم الاستثمار الأجنبي المحفطي في تحقيق العديد من المنافع للدول النامية ، فهو يساهم في تنشيط وتطوير أسواق الأوراق المالية وذلك عن طريق :

- ١- العمل على تمويل الشركات المحلية في السوق الأولية من خلال المشاركة في الملكية (الأسهم) أو من خلال الإقراض بالتمويل (السندات) .
- ٢- ارتفاع درجة سيولة الأوراق المالية ، إذ يمكن للمستثمر أن يشتري بهذه الأوراق أو يبيعها بسرعة واستعادة أمواله متى اراد ، مما يؤدي الى زيادة الطلب على الأوراق المالية وارتفاع قيمتها وانخفاض

^١ - غزوان محمود جبر السوداني ، مصدر سابق ، ص ٧٤ .

تكلفة الحصول على رأس المال مما يشجع الشركات على طرح إصدارات جديدة وبالتالي تنشيط سوق الاوراق المالية المحلية.

٣- تدفق رؤوس الأموال من المستثمرين الأجانب يؤدي الى زيادة كفاءة الأسواق المالية المحمية وذلك لحصول اتصال بالمؤسسات الأجنبية التي تمتلك تكنولوجيا مالية حديثة وأساليب متطورة تساعد على جذب المزيد من التدفقات وزيادة المعرفة بتلك الأسواق وبالتالي تشجيع الاستثمار الأجنبي .

٤- أن عملية المشاركة الأجنبية في سوق رأس المال المحمي يساعد على تطوير القواعد المحاسبية وعلى رفع مستوى الإفصاح عن المعلومات لأداء الشركات . ويمكن أن ينجم عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر آثاراً سلبية على الاقتصاد المضيف ، إذا كان استثمار قصير الأجل يتصف بالتقلب ، وذلك لاحتمال أن يتخذ المستثمر الأجنبي قراراً مفاجئاً بمغادرة البلد المضيف ، مما يؤدي الى:^(١)

- أ- انخفاض في سعر صرف العملة الوطنية .
- ب- تدهور في أسعار الأصول العقارية والمالية .
- ت- هبوط الأسعار وتدهور معدلات الربحية .
- ث- تزايد العجز في ميزان المدفوعات .
- ج- استنزاف الاحتياطيات الدولية وفقدان ثقة المستثمر الأجنبي بالسوق المحلية .

أما في حالة الدخول المفاجئ للاستثمار الأجنبي غير المباشر فإن ذلك يزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي وبالتالي ارتفاع في سعر صرف العملة المحلية وارتفاع أسعار الأصول وخصوصا الاراضي وزيادة معدلات التضخم المحلي .

^١ - عبد المطلب عبد الحميد ، العملة الاقتصادية (منظمتها - شركاتها - تداعياتها) ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص ١٩٣-١٩٤ .

المحور الثاني : الاطار النظري للجهاز المصرفي العراقي

المطلب الاول : نظرة عامة عن الجهاز المصرفي العراقي

الجهاز المصرفي يشكل الوحدة الاساسية في التأثير على عرض النقد وتيسير التمويل باعتباره يتمثل بمجموعة من المؤسسات المالية التي تخضع لمجموعة من القوانين والانظمة التي تتحكم بآلية عملها مصرفيا في اقتصاد ما ، وعند الاخذ بنظر الاعتبار مدة تفاوت واختلاف فلسفة تطبيق القوانين والانظمة ذات الصلة بهذا الجهاز بين الدول ، فإن مكونات الجهاز المصرفي تشترك في هيكلها ، فهي تتكون من الاتي :

- | | |
|-------------------|---------------------|
| Central Bank | ١- المصرف المركزي |
| Commercial Banks | ٢- المصارف التجارية |
| Specialized Banks | ٣- المصارف المتخصصة |

وتضيف بعض المصادر كلاً من المصارف الاسلامية والمصارف الاستثمارية الى الانواع الثلاثة الاولى اعلاه وذلك بحسب طبيعة النشاط التخصصي الذي تمارسه هذه الاخيرة .^(١)

- | | |
|------------------|------------------------|
| Islamic Banks | ٤- المصارف الاسلامية |
| Investment Banks | ٥- المصارف الاستثمارية |

وحيث ان الانشطة الاقتصادية واتجاهاتها تتفاوت من قطاع الى اخر في المجتمع مكونة بمجموعتها بيئة باحثة عن المؤسسات المالية التي تخدم وتسهل اعمال تلك القطاعات من خلال التخصصية بطبيعة اعمال تلك المؤسسات والتي تسير بموجب انظمة وقوانين وتشريعات خاصة ، حيث ان تلك المؤسسات تلعب دورا بارزا بالتوسط بين المدخرين والمستثمرين ، وتمثل حلقة الوصل فيما بينهم ، لذا فإنها تعد منظم للنشاط الاستثماري في الاقتصاد من خلال تقديم الخدمة المصرفية للقطاعات الاستثمارية بشتى انواعها ، ويوصف الجهاز المصرفي على انه "مجموعة من الانظمة ، التشريعات ، القوانين والمؤسسات المالية التي تؤدي مهامها وانشطتها بظلمها والتي تتألف منها المصارف العاملة في اقتصاد ما". ويعد الجهاز المصرفي العراقي احد المكونات الرئيسة التي يتكون منها النظام المالي في الاقتصاد القومي (والنظام المالي هو الذي يقوم بنقل الأموال بين المدخرين والمستثمرين من خلال العديد من المؤسسات المالية ويلعب دوراً حاسماً في

^١ - طاهر فاضل البياتي ، ميرال روجي سمارة ، النقود والبنوك والمنتجات الاقتصادية المعاصرة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، ط١ ،

توزيع الأموال في الاقتصاد المعاصر^(١). وكان الجهاز المصرفي العراقي قبل عام ٢٠٠٣، يتصف بعدد من الخصائص والسمات ، لعل ابرزها الآتي :

١. عدم تغطية الجهاز المصرفي كافة المناطق الجغرافية فلا يزال هنالك الكثير من المناطق وبعض النواحي لا يوجد فيها فرع لمصرف حكومي او خاص اي انه ضعيف الانتشار مما يفقده فرصة تعبئة المدخرات وايضا يفقد الافراد فرصة الاستفادة من الخدمات .
٢. تشدد المصرف المركزي مع المؤسسات المصرفية فيما يتعلق بالاحتياطات وتوزيع الارباح واسعار الفائدة .
٣. البيروقراطية في العمل الاداري وفي التعاملات المصرفية اضافة الى بطئ العمل والعراقيل التي يضعها بعض ضعاف النفوس من العاملين في المصارف مما انعكس سلباً على اقبال الناس على التعامل مع الجهاز المصرفي .
٤. الجمود والتحفظ وقلة المرونة تعد من السمات البارزة في عمل الجهاز المصرفي^(٢).
٥. غياب المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي ، مثل شركة التأمين على الودائع ، وأخرى للتأمين على القروض الكبيرة ، وشركة لدراسة مخاطر السوق وغيرها .
٦. انخفاض الكثافة المصرفية التي تبلغ حالياً بحدود فرع لمصرف واحد لكل (٣٥٠٠٠) نسمة، وهي نسبة منخفضة قياساً بالنسبة المعيارية العالمية والبالغة فرع واحد لكل (١٠٠٠٠) نسمة .
٧. تأخر إعادة تداول أسهم المصارف الخاصة في جلسات التداول الجارية في سوق العراق للأوراق المالية ، مما يسبب أضراراً وخسائر للمساهمين والمستثمرين على السواء.
٨. ترهل الهيكل الإداري في الكثير من المصارف وخصوصاً في المصارف الحكومية .
٩. توفر سيولة عالية لدى المصارف تقترب من ٦٠٪ ، الأمر الذي يعكس عجز القطاع عن تشغيل واستثمار موجوداته وودائعه بما يخدم الاقتصاد الوطني من جهة ويؤثر سلباً في ربحية المصارف من جهة أخرى بإضاعة فرص الاستثمار المتاحة .
١٠. عدم وضوح الرؤى والسياسات الاقتصادية وعدم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في إقرار الخطط الداعمة للإصلاح المصرفي ، فضلاً عن ضعف العلاقة البنينة بين السلطات المختلفة ذات العلاقة (المصرف المركزي ، وزارة المالية ، المصارف الحكومية والمصارف الأهلية) ، ومثال

^١ - بتصرف: دريد كامل الشبيب ، ادارة البنوك المعاصرة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان - الاردن ، ط ١ ، ٢٠١٢ ، ص ٢٥ .

^٢ - علي عبد محمد سعيد الراوي ، الجهاز المصرفي العراقي بين متطلبات التنمية ، معطيات الواقع وموجبات التطوير ، مجلة الدنانير ، الجامعة العراقية - كلية الادارة والاقتصاد ، العدد (٢) ، ٢٠١٢ ، ص ٢٠٣-٢٠٥ .

ذلك صدور تعليمات من وزارة المالية تتعلق بعدم قبول الصكوك وخطابات الضمان من المصارف.^(١)

كان عدد المصارف العاملة بالعراق التي سبقت عام ٢٠٠٣ لا يتجاوز (٢٤) مصرفاً متضمناً (٦) مصارف حكومية و(١٨) مصرفاً أهلياً^(٢) ، والجدول الآتي يوضح بعض المؤشرات والخصائص للجهاز المصرفي في العراق قبل عام ٢٠٠٣ :

جدول (١)
بعض المؤشرات عن الجهاز المصرفي في العراق قبل عام (٢٠٠٣)

العدد	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال المدفوع مليون دينار	عدد الضروع	عدد المنتسبين	كفاية رأس المال %	السيولة النقدية %
١	المصرف المركزي	١٩٤٧	٥٠٠	٤	١٩٨٦	٠	٠
٢	الرافدين	١٩٤١	٤٠٠٠	١٥١	٦٤٧٢	٣٣	٢٠
٣	الرشيد	١٩٨٨	٢٠٠٠	١٦١	٦١٢٣	١٣	٩٩
٤	الزراعي	١٩٣٥	١٦٠٠	٤١	٨٦٤	١٧	٦٥
٥	الصناعي	١٩٣٥	١٠٠٠	٥	١٨٣	٤٥	٥٤
٦	العقاري	١٩٤٨	١١٠٠	١٨	٧١٥	٠	٠
٧	الاشتراكي	١٩٩٠	١٠٠٠	٥	١٢٢	١٧	٤٧
٨	بغداد	١٩٩٢	٢٦٤٠	١٨	٥٠٠	٢٨	٧٧
٩	التجاري	١٩٩٢	٣٤٢٧	٩	٣٤٧	٤٧	٨٥
١٠	الاسلامي للاستثمار والتسمنية	١٩٩٣	٥٠٠	١٠	٢٠٥	٣١	٧٧
١١	الشرق الاوسط	١٩٩٣	٣٢٤٠	١٢	٤٤٨	٣٩	٨٢

^١ - حيدر حسين آل طعمة ، "القطاع المصرفي في العراق وتحديات الإصلاح والتطوير" ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، على شبكة المعلومات العالمية : <http://www.fcds.com> .

^٢ - المصرف المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٣ .

الجهاز المصرفي العراقي وتدفقات الاستثمار الاجنبي للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٦

العدد	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال المدفوع مليون دينار	عدد الضروع	عدد المنتسبين	كفاية رأس المال %	السيولة النقدية %
١٢	البصرة	١٩٩٣	١٧٥٠	١٠	٣١١	٢٨	٥٦
١٣	الاستثمار	١٩٩٣	١٩٢٠	١٧	٤٧٥	١٥	٦١
١٤	المتحد	١٩٩٤	١٥٠٠	٧	١٨٩	٥٧	٦٦
١٥	الاهلي	١٩٩٥	٩٣٧	٤	٧٢	٣٩	٥٧
١٦	الاثتمان	١٩٩٨	١٦٠٠	١٠	٢٨١	١٩	٧٧
١٧	دار السلام	١٩٩٩	١٢٠٠	١٤	٢٣٣	٢٥	٧٩
١٨	بابل	١٩٩٩	١٢٥٠	٥	٧١	٣٨	٨٤
١٩	سومر	١٩٩٩	٨٠٠	٥	١٦٧	٣٤	٨٥
٢٠	الاقتصاد	١٩٩٩	١٣٥٧	١٧	٢٣١	١٥	٦٤
٢١	الوركاء	١٩٩٩	١٠٠٠	٣	١٣٠	٢٩	٦٦
٢٢	الخليج	١٩٩٩	١٣٢٠	٨	٢٣٤	٣٧	٦٧
٢٣	البركة	٢٠٠٠	١٣٥٧	٦	١٩١	١٦	٥٥٧-
٢٤	الموصل	٢٠٠١	١٠٠٠	٤	١٠٠	٦٤	٩٤

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٣ - البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث .

اما الجهاز المصرفي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ فيمكن توضيح اهم المؤشرات العامة له وكالاتي :

١- وفقا للسياسة الجديدة في العراق وفي ظل التحول الاقتصادي الى اقتصاد السوق ومحاولات تحسين المناخ الاستثماري خصوصاً بعد اصدار قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ فقد اخذ النشاط المصرفي بالتطور النسبي ، وادى ذلك الى رفع عدد المصارف ولا سيما المصارف الاهلية فأخذت اعدادها تتزايد بشكل متسارع ، وان هذا التطور شمل ايضاً عدد المصارف الحكومية لتصبح (٧) مصارف في عام ٢٠١٦ بعد ان كان عددها (٦) مصارف قبل عام ٢٠٠٣ ، اما المصارف الاهلية (الخاصة) فأن عددها قد ارتفع بشكل كبير

ليصبح (٥٠) مصرفاً في عام ٢٠١٦ بعد ان كان عددها (١٨) مصرفاً قبل عام ٢٠٠٣، فضلاً عن مشاركة مصارف اجنبية منها (بيلوس ، المؤسسة العربية المصرفية ، المصرف الزراعي التركي ، مصرف ملي ايران ، انتركونتيننتال ، بيروت والبلاد العربية ومصرف ابو ظبي الاسلامي) اضافة الى عدد من مكاتب التمثيل للمصارف الاجنبية ، وهذا التطور سببه الانفتاح على العالم الخارجي والتأثر بالعولمة المصرفية .

٢- لا تزال المصارف الحكومية تعاني من محدودية رؤوس اموالها وخدماتها ، زيادة المديونية الخارجية ، الترهل الاداري ، ضعف التقنية ، تخلف نظم الاتصال ، غياب الاستراتيجيات المصرفية وخطط الطوارئ .

٣- حصلت عدة مشاركات من مصارف اجنبية (اردنية ، خليجية ، كويتية وبريطانية) في رؤوس اموال المصارف العراقية الخاصة وتراوح نسبة المشاركة ما بين ٤٩٪ - ٧٥٪ من رأس المال .

٤- بلغ اجمالي ودائع الجهاز المصرفي الحكومي والخاص (٤٧١٣٢) مليار دينار لغاية ديسمبر ٢٠١٠ .^(١)

٥- لا زالت الودائع الاهلية لا تشكل الا نسبة ٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي العراقي مما يعني ان العمق المالي المنشود لازال في بداياته البسيطة في بناء قطاع مالي محلي قوي ومتمين ومؤثر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .

المطلب الثاني : مكونات الجهاز المصرفي العراقي

اولاً : المصرف المركزي العراقي

شهد العام ١٩٥٦، صدور القانون رقم (٧٢) وتاريخ ١٩٥٦/٧/١ ، ليشتمل على عدة تعديلات منها استبدال كلمتي (مصرف) و (وطني) لتحل محلها (بنك) و (مركزي) ، ليكون الاسم الجديد (البنك المركزي العراقي) . ويتأسس المصرف المركزي العراقي دخل العراق عهداً جديداً من تاريخه الاقتصادي واصبح نظامه النقدي مستقلاً ، في حين صدر القانون رقم (٦٤) لعام ١٩٧٦ ، واهم ما جاء فيه هو تخويل المصرف المركزي العراقي بوضع خطة الائتمان ومتابعة تنفيذها وضمان استقرار العملة العراقية والاسهام في تعجيل النمو الاقتصادي ، ويعتبر المصرف مستشار الحكومة في امور الصيرفة والمالية والاقتصاد ، وهو الجهة الوحيدة المخولة بإصدار العملة في العراق وكذلك مراقبة التحويلات الخارجية ، ثم صدور القانون رقم (٥٦) لعام ٢٠٠٤ ، (قانون المصرف المركزي العراقي) والذي ألغى القانون رقم (٦٤)

^١ - وليد عيدي عبد النبي ، "الجهاز المصرفي العراقي نشأته ، تطوره وآفاقه المستقبلية" ، المصرف المركزي العراقي - المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ، ٢٠١٣ ، ص ٥-٧ .

لعام ١٩٧٦. وفي الفترة التي تلت عام ٢٠٠٣، بدأت مرحلة جديدة في عمل المصرف المركزي العراقي ، تجسدت باستقلاليته في اتخاذ الإجراءات والقوانين المختلفة التي من شأنها رفع مستوى العمل المالي والمصرفي ، ولعل أبرز هذه الإجراءات الآتي:^(١)

١- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من ٤٢ % إلى ٢٥ %، بضمنها ٥ % على شكل نقد في

خزائن

المصرف ذاته و ٢٠ % تحفظ لدى المصرف المركزي.

٢- إقامة مزاد للعملة الأجنبية للمساهمة في تحسين واستقرار سعر صرف الدينار العراقي .

٣- تحديد الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف القائمة والجديدة بما لا يقل عن (١٠) مليار دينار للمصرف القائم و (٥٠) مليار دينار للمصرف الجديد .

ويسعى المصرف المركزي العراقي الى تحقيق عدد من الاهداف لعل ابرزها الآتي :

١- استقرار الاسعار

ان من أبرز اهداف السياسة النقدية التي تسعى الى تحقيقها هي مواجهة التغير في مستوى الاسعار واتجاهها نحو الارتفاع ، أي بمعنى الحد من التضخم والعمل على مكافحته من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، حيث ارتفاع الاسعار يؤثر سلباً على قيمة النقود المحلية مما يترتب عليه آثاراً سلبية على مستوى الدخل والثروات ايضاً .^(٢) لذا فإن العمل على خفض مستوى التضخم من اجل الحفاظ على استقرار مستوى الاسعار يعد من أبرز ما سعت اليه السياسة النقدية والمصرف المركزي العراقي منذ عام ٢٠٠٦ ، وأن هدف تحقيق استقرار اسعار الصرف (Exchange Rates) ، مرتبط ايضاً بهدف تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، حيث إن انخفاض مستوى الأسعار في اقتصاد ما يؤدي إلى زيادة صادراته وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة هذا الاقتصاد مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف مقابل العملات الأخرى ، والعكس صحيح ، وبما أن مستوى عرض النقد يؤدي دوراً مهماً في مستويات الأسعار ، فهذا يعني أن المصرف المركزي يستطيع أن يؤدي دوراً بارزاً في التأثير على استقرار سعر صرف العملة المحلية ، من خلال التأثير على عرض النقد .^(٣)

^١ - سيماء محسن علاوي ، دور المصارف التجارية في تفعيل عمل النظام المالي في العراق للمدة (٢٠٠٧-١٩٩٢)، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ،

٢٠١٠ ، ص ٩٧ .

2- Claudia Girardone , Introduction to Banking , FT Prentice Hall, 1th Ed. , 2006 , P. 115

^٢ - نبيل حشاد ، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة ، دار وائل للنشر ، عمان-الاردن ، ط ١ ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٩-٦٠ .

٢- النمو الاقتصادي

ينصرف مفهوم النمو الاقتصادي الى انه العمليات التي يتم من خلالها زيادة الدخل الحقيقي على شكل زيادة تراكمية ومستمرة لمدة تمتد عبر الزمن ، بحيث تكون هذه الزيادة اكبر من معدل نمو السكان بالإضافة الى توفير الخدمات الانتاجية والاجتماعية والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب . ولقد ساد لدى الاقتصاديين الكلاسيك اعتقاد إن التطور الاقتصادي على المدى الطويل يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة وتراكم الثروة ، وإن مثل هذا التطور يستمر تلقائياً ، إلا أن الوضع تبدل بعد الحرب العالمية الثانية حيث أصبح تحقيق النمو الاقتصادي السريع والمستمر هدفاً للسياسة النقدية ، ويمكن للمصرف المركزي ان يخلق بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي من خلال تأثيره على عرض النقد وسعر الفائدة ، وبالتالي تأثيره على مستوى الاستثمار الذي يُعد أحد المحددات الرئيسة للنمو الاقتصادي .^(١)

٣- الاستقرار المالي

ان الحفاظ على الاستقرار المالي أصبح هدفاً متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية الكلية ، فهناك الكثير من المصارف المركزية والعديد من المؤسسات المالية (ومنها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية) تصدر تقارير دورية عن الاستقرار المالي وتخصيص جانباً مهماً من جوانب نشاطها لدراسة الاستقرار المالي والسعي لتحقيقه . ويتألف النظام المالي من مجموعة من العناصر المختلفة وإن كانت مترابطة في الوقت نفسه وهي :

- البنية التحتية وتشمل (النظم القانونية - نظم المدفوعات - نظم التسوية - النظم المحاسبية) .

- المؤسسات وتشمل (المصارف - شركات الأوراق المالية - المؤسسات الاستثمارية) .

- الأسواق وتشمل (الأسهم - السندات - النقد - المشتقات) .

فحدوث أي خلل في أحد هذه العناصر من شأنه أن يضعف الاستقرار المالي بأكمله ، فالنظام المالي المستقر هو النظام القادر على الحد من الاختلالات وتسويتها بعدة طرق قبل أن تؤدي الى أزمة مما يجعل العملة الوطنية قادرة على القيام بدورها كأداة للتعاملات ووحدة الحساب وأداة لاختزان القيمة . لذا فإن النظام المالي يعد مستقراً إذا لم يتوقع تأثر النشاط الاقتصادي بالاختلالات .^(٢)

^١ - محمود جاسم عباس ، النمو الاقتصادي .. المؤشرات الاساسية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٧-١٩٧٠) ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ع: ٢٧ ، ٢٠١٢ ، ص ٦٥ .

^٢ - غاري شيناوي ، الحفاظ على الاستقرار المالي (قضايا اقتصادية) ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، ٢٠٠٥ ، ص ١-٢ ، وعلى شبكة

المعلومات العالمية : <https://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues36> .

وفي العراق فقد عُد هدف الحفاظ على نظام مالي مستقر يقوم على بيئة تنافسية من الأهداف الرئيسية التي اعقبت هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار والحد من التضخم وهذا لا يتم الا عبر سياسة نقدية مناسبة ومتناغمة مع السياسات الكلية عموماً والسياسة المالية خصوصاً .

٤- توفير فرص العمل

هنالك اجماع بين الاقتصاديين بأن زيادة مستوى التشغيل يعد احد الاهداف الرئيسية التي تسعى اليها السياسة النقدية . وقد ازدادت اهمية الاخذ به من قبل حكومات البلدان المختلفة ولا سيما بعد ازمة الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي . وحتى تصل السلطات النقدية الى المستوى الملائم من النشاط الاقتصادي فإنها تحرص على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتجنب البطالة وما يرافقها من انحرافات من شأنها الإضرار بمستوى الدخل والإنتاج او تحقيق مستوى معين من التشغيل ينطوي على وجود بطالة منخفضة ويطلق عليها عادةً بمعدل البطالة الطبيعي والتي غالباً ما تتراوح معدلاتها بين (٤.٥-٦٪) من قوة العمل^(١).

ثانياً : المصارف التجارية العراقية

كان عدد المصارف التجارية العراقية قبل قرار التأميم في عام ١٩٦٤، أحد عشر مصرفاً مع (٨٨) فرعاً ، وتتألف هذه المصارف من مصارف عراقية وفروع لمصارف أجنبية ، وكان ٥٠٪ من مجموع المصارف التجارية العاملة في العراق تعود ملكيتها لغير العراقيين ، والتي كانت تستحوذ على نسبة ليست بالقليلة من ودائع الأفراد وتحول معظم أرباحها إلى مصارفها الأم في الخارج ، وذلك قبل حصول قرار التأميم عام ١٩٦٤ ، الا انه بعد قرار التأميم انتقلت ملكية المصارف إلى الدولة ، ليشهد العراق بعد ذلك تزايداً ملحوظاً بعدد المصارف وفروعها المنتشرة داخل العراق وخارجه^(٢). حيث بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في العراق (٣١) مصرفاً، (٤) منها حكومية، و(٢٧) مصرفاً خاصاً^(٣).

ثالثاً المصارف الاسلامية العراقية

بدأت المصارف الاسلامية بالعمل في العراق عام ١٩٩٣ عندما تأسس المصرف الاسلامي العراقي للاستثمار والتنمية ليكون بذلك اول مصرف عراقي خاص يعمل بهذا النوع من النشاط والعمل المصرفيين اما في القطاع العام فقد شهد عام ٢٠١٥، تأسيس اول مصرف اسلامي حكومي في العراق هو مصرف النهرين تزامناً مع إصدار قانون المصارف الاسلامية رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٥ .

^١- نزار كاظم الخيكاني ، حيدر يونس الموسوي ، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي ، دار اليازوري ، عمان-الأردن ، ط ٢ ، ٢٠١٥ ، ص ١٦.

^٢- أحمد حسين الهيتي ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مطابع جامعة الموصل ، الموصل ، ٢٠٠٥ ، ص ١٨٦ .

^٣- المصرف المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٥ ، ص ١١٥-١١٦.

ويتكون هيكل الجهاز المصرفي الاسلامي في العراق من مصرف حكومي واحد هو مصرف النهرين الاسلامي و (٨) مصارف خاصة إضافة الى مصرفين عربي واجنبي ، فيما بلغ مجموع فروع المصارف الاسلامية العاملة بالعراق (٩٤) فرعاً في نهاية عام ٢٠١٥ موزعة بواقع (٣١) فرعاً في بغداد و (٦٣) فرعاً في المحافظات ، وتوزعت فروع المصارف الاسلامية بين (٤) فروع لمصارف حكومية و (٨٦) فرعاً لمصارف خاصة و (٤) فروع لمصارف عربية واجنبية .^(١)

المحور الثالث : تحليل الاستثمار الاجنبي في الجهاز المصرفي العراقي

المطلب الاول : اشكال الاستثمار الاجنبي الوارد للجهاز المصرفي

اولاً : الاستثمار الاجنبي الوارد على شكل وحدات مصرفية

بعد ان تم اقرار قانون المصارف (٩٤) لعام ٢٠٠٤ ، اخذت المصارف الاجنبية بفتح فروع تابعة لها داخل العراق والتي بلغت (٢٠) فرعاً مصرفياً حتى نهاية عام ٢٠١٦ ، والجدول التالي يبين تطور اعداد المصارف الاجنبية العاملة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٦ :

جدول (٢)

فروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق حتى عام ٢٠١٦

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال (مليار دينار عراقي)
١	المؤسسة العربية المصرفية	٢٠٠٤	٨،٢٠٤
٢	مصرف ملي ايران	٢٠٠٥	٣٨،٢٠٣
٣	المصرف الزراعي التركي	٢٠٠٦	١٦،٣٣٨
٤	مصرف بيبيلوس اللبناني	٢٠٠٦	٢٤،٧٩٧
٥	انتركونتيننتال اللبناني	٢٠٠٨	٢٤،٤٨٦
٦	مصرف بيروت والبلاد العربية	٢٠٠٩	١٦،٣٨٠
٧	مصرف ابو ظبي الإسلامي	٢٠١٠	٢٤،٦٤٧
٨	أيش التركي	٢٠١١	١٦،٣٢٤
٩	وقفقر التركي	٢٠١١	٢٥

^١ - المصرف المركزي العراقي ، مصدر سابق ، ص ١١٦ .

الجهاز المصرفي العراقي وتدفقات الاستثمار الاجنبي للمدة ٢٠١٦-٢٠٠٥

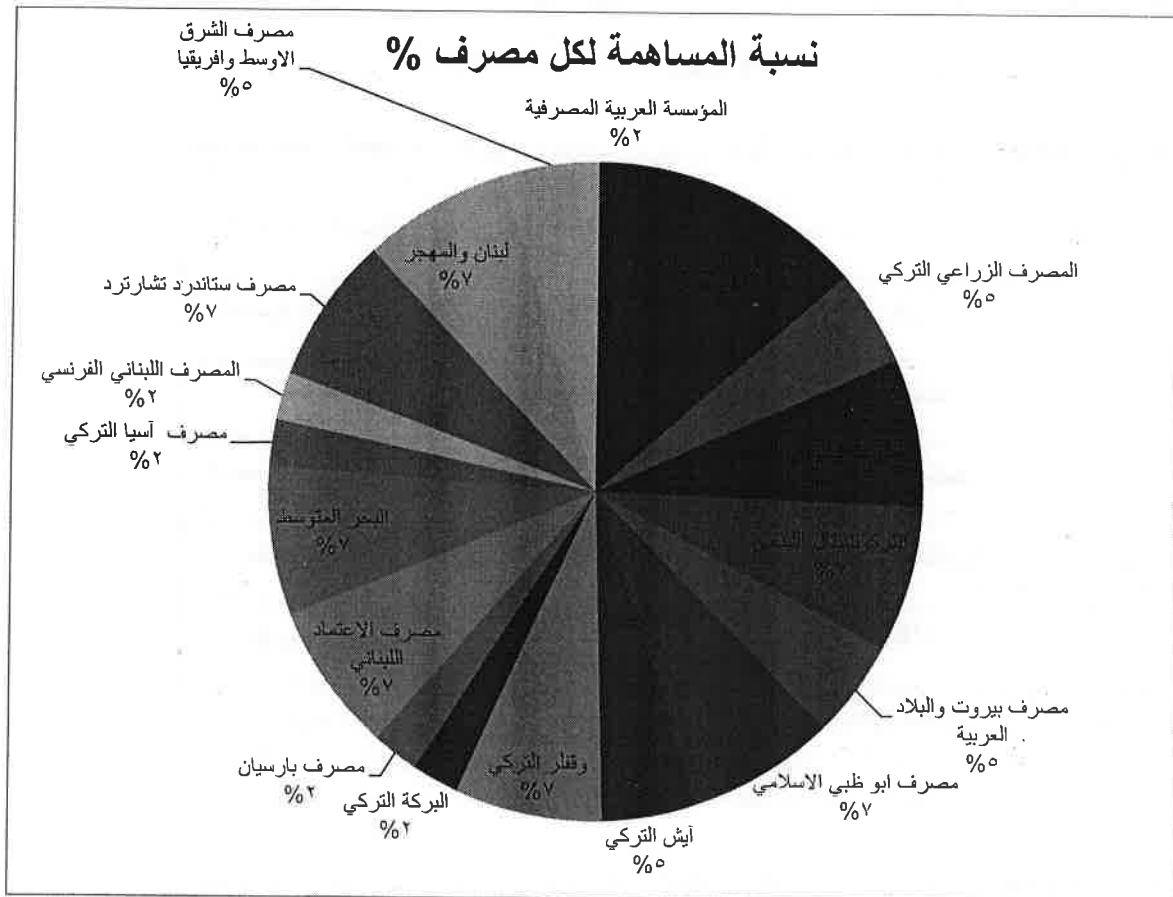
ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال (مليار دينار عراقي)
١٠	البركة التركي	٢٠١١	٨,١٧٦
١١	مصرف باريسيان	٢٠١٢	٨,١٩٠
١٢	مصرف الاعتماد اللبناني	٢٠١٢	٢٥
١٣	البحر المتوسط	٢٠١٢	٢٥
١٤	مصرف اسيا التركي	٢٠١٢	٨,١٤٨
١٥	المصرف اللبناني الفرنسي	٢٠١٢	٨,١٤٨
١٦	مصرف ستاندر تشارترد	٢٠١٣	٢٤,٤٤٤
١٧	مصرف فرنسبنك	٢٠١٤	٢٥
١٨	لبنان والمهجر	٢٠١٤	٢٥
١٩	مصرف الشرق الاوسط وافريقيا	٢٠١٤	١٦,٢٩٦
٢٠	مصرف عودة اللبناني	٢٠١٦	٥٠

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة على موقع المصرف المركزي العراقي / المؤسسات المالية العراقية والاجنبية : www.cbi.iq/index.php?pid=IraqFinencialInst

اما نسب مساهمة كل مصرف من المصارف الاجنبية في القطاع المصرفي على شكل مصارف قائمة فيوضحها المخطط البياني الآتي :

مخطط (١)

نسب مساهمة المصارف الاجنبية في القطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠١٦-٢٠٠٥



المخطط اعلاه من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة على موقع المصرف المركزي العراقي /
المؤسسات المالية العراقية والاجنبية : www.cbi.iq/index.php?pid=IraqFinacialInst.

ثانياً : الاستثمار الاجنبي الوارد كدمج واستملاك في رؤوس اموال المصارف القائمة
بعد عام ٢٠٠٣، شهد الجهاز المصرفي العراقي تدفق الاستثمارات الاجنبية على شكل مساهمات في رؤوس اموال المصارف المحلية القائمة ، من دول مختلفة ونسب استثمارية متفاوتة ، ويوضح الجدول الآتي المصارف الاجنبية العاملة في العراق ونسب استثمارها ومشاركتها في كل مصرف محلي وكالآتي:

جدول (٣)

مشاركة بعض المصارف العربية والاجنبية برؤوس اموال المصارف المحلية العراقية حتى عام ٢٠١٦

الدولة المستثمرة	الجهة المستثمرة	نسبة الاستثمار	المصرف المُستثمر فيه
الاردن	مصرف رأس المال	%٤٩	المصرف الاهلي العراقي
البحرين	مصرف الخليج المتحد	%٤٩	مصرف بغداد
البحرين	المصرف الاهلي المتحد	%٤٩	المصرف التجاري العراقي
الكويت	مصرف الاعيان من الكويت	%٤٩	مصرف الاقتصاد
بريطانيا	مصرف HSBC	%٧٠	مصرف دار السلام
الكويت	المصرف الوطني الكويتي	%٧٥	مصرف الائتمان
قطر	مصرف قطر الوطني	%٢٣.٢	مصرف المنصور

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المتوفرة على موقع الهيئة الوطنية للاستثمار:

<http://investpromo.gov.iq> .

يتضح من الجدول اعلاه بأن هنالك عدد من المصارف العراقية جذبت استثمارات اجنبية مباشرة من دول مختلفة عربية منها واخرى اجنبية، وتصنف هذه الاستثمارات على انها استثمارات اجنبية مباشرة كون نسب الاستثمار فيها تجاوزت نسبة ١٠٪ من رأس المال، اما طبيعة هذه الاستثمارات فهي ذات طبيعة مشابهة لطبيعة عمل الجهات المُستثمر فيها. وهنالك تباين فيما يخص نسب الاستثمار الخاصة بهذه المصارف، إذ بلغت نسب استثمار مصرف (الاقتصاد، بغداد، التجاري العراقي، الاهلي) %٤٩، وطبيعة

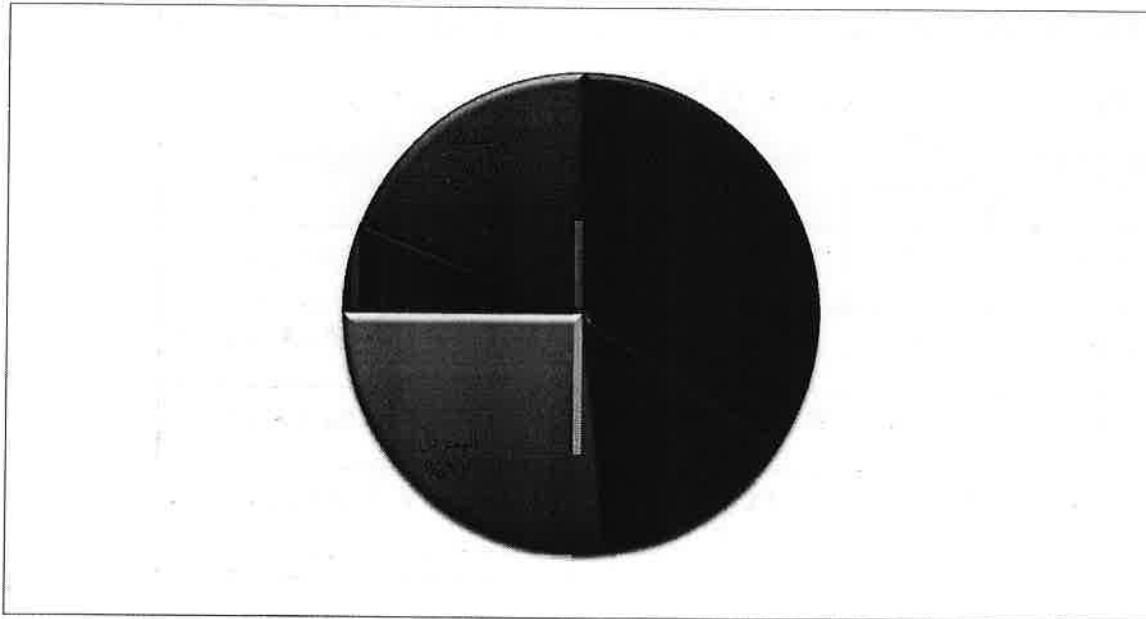
هذه المؤسسات انما هي مؤسسات زميلة ، اما بالنسبة لمصرفي دار السلام والائتمان فهما يعدان من المؤسسات المنتسبة او التابعة ، وبلغت نسب الاستثمار فيهما (٧٠ ٪ ، ٧٥ ٪)^(١) على التوالي .

وانقسمت الدول التي ساهمت بالاستثمار في القطاع المصرفي العراقي الى قسمين : منها دول عربية ك (الكويت ، الاردن ، الامارات ، البحرين ، لبنان ، قطر) ودول اجنبية ك (تركيا ، بريطانيا ، إيران) وكانت اكثر دولة تستحوذ على اكبر المساهمات الاستثمارية في القطاع المصرفي العراقي هي دولة الكويت ، إذ بلغت نسبة استثمارها ٣٤ ٪ من اجمالي الاستثمارات في هذا القطاع ، والمخطط الآتي يوضح ذلك :

مخطط (٢)

التوزيع النسبي^(٢) لأستثمارات بعض الدول العربية والاجنبية في القطاع المصرفي العراقي

حتى عام ٢٠١٦



المخطط من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات. المتوفرة على موقع الهيئة الوطنية للاستثمار : <http://investpromo.gov.iq>

^١ - <https://www.cbi.iq/documents/Financial%20Stability%20Report>

* النسب في المخطط اعلاه تمثل مجموع الاستثمارات الوافدة للجهاز المصرفي العراقي وتوضح نسبة كل دولة مُستثمرة من مجموع استثمارات الدول المُستثمرة في القطاع المصرفي العراقي .

المطلب الثاني : مؤشرات الاستثمار الاجنبي غير المباشر في سوق العراق للأوراق المالية
يتم توزيع الاستثمارات الاجنبية التابعة لأشخاص اجانب غير عراقيين فيما بين قطاعات سوق العراق للأوراق المالية وفقاً لكل من صافي عدد الاسهم المتداولة وقيمة التداول وكما يلي :
اولاً : الاستثمارات الاجنبية الموزعة نسبياً بين قطاعات سوق العراق للأوراق المالية حسب صافي

عدد الاسهم المتداولة : *

الجدول الآتي يوضح توزيع الاستثمارات الاجنبية لغير العراقيين حسب صافي عدد الاسهم المتداولة في قطاعات سوق العراق للأوراق المالية للمدة ما بين (٢٠١٦-٢٠٠٥) وكالاتي :

جدول (٤)

التوزيع النسبي^(٢) للاستثمار الاجنبي من حيث صافي عدد الاسهم المتداولة بقطاعات سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٥)

البيان	المصرفي %	التأمين %	الاستثمار %	الخدمات %	الصناعة %	الفنادق والسياحة %	الزراعة %	الاتصالات %
٢٠٠٥	٣٨.٣٠	٠.٠١	٠.٣٠	٢.٠٨	٩.٠٠٢	٠.١٢٠	٥٠.١١	—
٢٠٠٦	٩٢.٠٣	٠.٠٨٠	٠.٦٨٤	١.٠٧٦	٥.٥٠	٠.١٣٠	٠.٥٠	—
٢٠٠٧	٧٠.٢٨	٠.١٥	١.٩٠	٣.٩٧	٢١.٠٤	٢.١٨	٠.٥٠	—
٢٠٠٨	٦٨.٠٠٨	٠.٢٧	٠.٨٦	٤.٥٦	١٨.٢٤	٦.٨٢	١.٢٣	—
٢٠٠٩	٨٦.١٠	٠.٣٧	١.٩٠	١.٨٤	٨.٣٧	٠.٨٠	٠.٦٠	—
٢٠١٠	٧٤.٦٢	٠.٦٣	٠.٤٦	٢.٤٠	٢٠.٨٤	٠.٨٩	٠.١٤	—
٢٠١١	٧٩.٠٣	٠.٧٧	٠.٥٦	٢.٠٢	١٧.٠٢	٠.٣٤	٠.٢٣	—
٢٠١٢	٨٦.٦٨	٠.٣١	٠.١٢	١.٠٧	١٠.٢٠	٠.٢٦	١.٣٤	—

* تم احتساب نسبة كل قطاع وفق المعادلة التالية : $\frac{\text{عدد الاسهم المتداولة للقطاع}}{\text{عدد الاسهم المتداولة لكافة القطاعات}} \times ١٠٠ \%$

البيان	المصرفي %	التأمين %	الاستثمار %	الخدمات %	الصناعة %	الفنادق والسياسة %	الزراعة %	الاتصالات %
٢٠١٣	٨٤.٥٦	٠.١٢	٠.١٢	٠.٧٩	٤.٧٥	٠.٢٩	٠.١٥	—
٢٠١٤	٩٥.٠٦	٠.١٨	٠.٠٠٢	٠.٩٠	٣.٢٠	٠.٤٧	٠.٠٨٣	٠.٠٩٣
٢٠١٥	٩٣.٠٦	٠.٢٤	٠.٠٦٩	١.٤٠	٤.٥١	٠.٢٦	٠.٢٣	٠.٢١
٢٠١٦	٩٤.٢٣	٠.١٥	٠.٠٠٥	٠.٨٤	٤.٠٤	٠.٣٨	٠.٠١	٠.٢٧

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية (٢٠٠٥-٢٠١٦).

يتضح من الجدول (٤) أن أبرز القطاعات من حيث صافي الاسهم المتداولة لغير العراقيين خلال مدة البحث هي كلاً من: (القطاع المصرفي ، قطاع الصناعة ، قطاع الفنادق والسياحة وقطاع الخدمات والاستثمار) .

وفي ضوء ما تقدم نرى أن القطاع المصرفي قد استحوذ على أعلى النسب الاستثمارية من الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة الواردة لسوق العراق للأوراق المالية على شكل اسهم متداولة في الشركات المدرجة في هذا السوق ، وبدأت حركة هذه الاستثمارات بشكل فعال منذ عام ٢٠٠٦ ، والتي سجلت فيه رابع أعلى نسبة استثمارية والتي بلغت (٩٢.٠٣٪) ، واخذت تتباين هذه النسب من عام لآخر حتى وصلت لأعلى نسبة لها عام ٢٠١٤ ، والتي بلغت (٩٥.٠٦٪) وهي أعلى نسبة استثمارية سجلها القطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية ، ودليل نجاح هذه الاستثمارات إنما يعود للقوانين التي هيأت البيئة التشريعية الملائمة لنجاحها.

ثانياً : الاستثمارات الأجنبية الموزعة نسبياً بين قطاعات سوق العراق للأوراق المالية حسب صافي قيمة التداول :

يوضح الجدول الآتي التوزيع الاستثماري النسبي لاستثمارات غير العراقيين حسب صافي قيمة التداول بين قطاعات سوق العراق للأوراق المالية : *

جدول (٥)

التوزيع النسبي للاستثمار الاجنبي من حيث صافي قيمة التداول بين قطاعات سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٦ - ٢٠٠٥)

البيان	المصرفي %	التأمين %	الاستثمار %	الخدمات %	الصناعة %	الفنادق والسياحة %	الزراعة %	الاتصالات %
٢٠٠٥	٧٦.٢٥	٠.١٠	٠.٣٧	٣.٩٦	١٦.٦٠	٢.٥٣	٠.١٦	-
٢٠٠٦	٧٨.٩٦	٠.٣٥	١.٥١	٤.٠٦	١٢.٣٨	٢.٢٤	٠.٤٧	-
٢٠٠٧	٩٥.٢٧	٠.٠٤	٠.٣٠	٠.٧٨	٢.٢٨	١.١٥	٠.١٤	-
٢٠٠٨	٨٨.٦٥	٠.٠١	٠.٢١	٠.٨٩	٥.٣٥	٤.٥٣	٠.١٧	-
٢٠٠٩	٧٧.٤٩	٠.٢٤	٠.٨٤	٣.٥٣	٧.٢٦	١٠.٣٥	٠.٢٦	-
٢٠١٠	٦٤.٧٩	٠.٥٧	٠.٢٨	٥.١٤	١٦.٣٦	١٢.٥٤	٠.٢٨	-
٢٠١١	٧٤.٩٥	٠.٨٣	٠.٣٣	٥.٢٠	١٣.٤١	٤.٥٢	٠.٧٤	-
٢٠١٢	٧٥.٧٧	٠.٢٢	٠.١٠	٣.٠٢	١٠.٥٩	٣.٢٧	٦.٩٨	-
٢٠١٣	٣٣.٥٨	٠.٠٤	٠.٠٥	٠.٩١	٢.٤٦	٠.٨٨	٠.٣٥	٦١.٧٠
٢٠١٤	٨٥.٠٠	٠.٢٤	٠.٠٠٢	٢.٣٩	٤.٢٢	٦.٥٦	٠.٣٤	١.٢٢
٢٠١٥	٧٨.٠٠	٠.٢٨	٠.٠٧	٥.٤٣	٨.٧١	٤.٢٤	١.٣٠	١.٩٢
٢٠١٦	٧٣.٣٢	٠.١٠	٠.٠٠٥	٣.٧٧	١٢.٩٥	٥.٧٩	٠.٨٠	٣.٢٢

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية (٢٠٠٥-٢٠١٦).

يتضح من الجدول (٥) بأن القطاع المصرفي قد احرز المراكز الاولى مقارنةً بباقي قطاعات سوق العراق للأوراق المالية خلال الاعوام (٢٠٠٥-٢٠١٦) من حيث قيمة التداول بالنسبة لغير العراقيين ، إذ

(*) تم احتساب نسبة كل قطاع وفق المعادلة التالية : $\frac{\text{حجم التداول للقطاع}}{\text{حجم التداول لكافة القطاعات}} \times ١٠٠ \%$

حقق أعلى نسبة له عام ٢٠٠٧، والتي بلغت (٩٥.٢٧٪) وتتراوح نسبة هذا القطاع الاستثمارية ما بين (٦٤.٧٩٪-٨٨.٥٦٪)، ولكن يستثنى من هذا التطور العام ٢٠١٣، خصوصاً بعد ما تم إدراج قطاع الاتصالات وبدأ المستثمرون الأجانب يتوافدون إليه بشكل كبير بحيث تراجع بشكل ملحوظ ليسجل نسبة (٣٣.٥٨٪) وهي أدنى نسبة استثمارية شهدتها القطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية من حيث قيمة التداول للمستثمرين غير العراقيين (الأجانب). ويلاحظ مما تقدم ان ابرز القطاعات التي سجلت نسباً مرتفعة هي كلاً من : (القطاع المصرفي ، قطاع الصناعة ، قطاع الفنادق والسياحة ، قطاع الاتصالات وقطاع الخدمات) على التوالي .

المطلب الثالث : التداول الاجنبي (غير العراقي) في سوق العراق للأوراق المالية

اولاً : التغيرات في التداول الاجنبي (غير العراقي) في سوق العراق للأوراق المالية من حيث عدد الاسهم المتداولة :

يوضح الجدول الآتي التطور في التداول الاجنبي للأشخاص غير العراقيين من حيث عدد الاسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٦ وكالاتي :

جدول (٦)

تطور التداول الاجنبي من حيث عدد الاسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية

للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٦) (*)

البيان	اجمالي عدد الاسهم المتداولة (مليون سهم)	عدد الاسهم المشتراة من قبل غير العراقيين (مليون سهم)	عدد الاسهم المباعة من قبل غير العراقيين (مليون سهم)	صافي الاستثمار الاجنبي (شراء - بيع) (مليون سهم)	نسبة الصافي الى الاجمالي (%)
٢٠٠٥	٣٦٦٨٠.٩	-	-	-	-
٢٠٠٦	١٤٦٨٩١	-	-	-	-
٢٠٠٧	١٥٢٩٩١.٠	-	-	-	-
٢٠٠٨	١٥٠٨٥٣.١	-	-	-	-
٢٠٠٩	٢١١٢٩٠.٦	١٠٥٧١٠.٥٠	٨٢٢٦١.٥٠	٢٣٤٤٩	١١.٠٩

(*) لم يتم الحصول على البيانات المتعلقة بعدد الاسهم المتداولة للأعوام (٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨).

البيان	اجمالي عدد الاسهم المتداولة (مليون سهم)	عدد الاسهم المشتراة من قبل غير العراقيين (مليون سهم)	عدد الاسهم المباعة من قبل غير العراقيين (مليون سهم)	صافي الاستثمار الاجنبي (شراء - بيع) (مليون سهم)	نسبة الصافي الى الاجمالي (%)
٢٠١٠	٢٥٥٦٥٩.٥	٦٢٨٨٨.٢٠	٨٣١٩.٣٠	٥٤٥٦٨.٩	٢١.٣٤
٢٠١١	٤٩٢٣٧١.٦	١٧٦٤٩٩.٣٠	٤٨٨٤٧.٧٠	١٢٧٦٥١.٦	٢٥.٩٢
٢٠١٢	٦٢٥٦٣٩.٩	٢٨٤٧٥.٨	٣٦٠٨٥.٩	٧٦١٠.١-	١.٢١-
٢٠١٣	٨٧١١٨٢.١	١٠٠٢٤٨.٩	٤٠٥٥٣.٦	٥٩٦٩٥.٣	٦.٨٥
٢٠١٤	٧٤٣٨٥٢.٤	٧٦٥٧٥.٢	٥٦٢٩١.٥	٢٠٢٨٣.٧	٢.٧٢
٢٠١٥	٥٧٩٦٤٠.٤	٧٢٢٠٢.٢	١٨٢٢٨٦.٥	١١٠٠٨٤.٣	١٨.٩٩
٢٠١٦	٩١٧٥٤٢.٤	٧٤٩١٩.٤١	٥٩٤١٣.٩	١٥٥٠٥.٥١	١.٦٨

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية (٢٠٠٥-٢٠١٦).

يتضح من الجدول (٦) ان هنالك تباين في نسب صافي الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الاجانب (غير العراقيين) من حيث عدد الاسهم المتداولة في القطاع المصرفي ، ففي عام ٢٠١١، سجلت اعلى نسبة لها والتي بلغت (٢٥.٩٢٪) ولكن سرعان ما انخفضت هذه النسبة وبشكل كبير في العام ٢٠١٢، لتسجل ما نسبته سالب (-١.٢١) ، وسبب هذا الانخفاض يعود الى قيام شركة الاتصالات (آسياسيل) بطرح اسهمها في قطاع الاتصالات ، مما دفع المستثمرين الاجانب الى الإقبال المتزايد على شراء هذه الاسهم ، وبالتالي ادى الى انسحاب المستثمرين الاجانب من القطاع المصرفي والتوجه نحو الاستثمار في قطاع الاتصالات .

اما في الاعوام التي تلت عام ٢٠١٢، فقد كانت نسب كل منهم اقل بكثير من نسبة الاعوام التي سبقت عام ٢٠١٢، باستثناء عام ٢٠١٥، فقد سجل نسبة جيدة مقارنةً بالاعوام السابقة والتي بلغت (١٨.٩٩٪) من اجمالي عدد الاسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية .

بناءً على ما تقدم فإن نسبة التعامل الاجنبي في القطاع المصرفي من خلال سوق العراق للأوراق المالية غير مؤثرة بدرجة كبيرة ، والسبب يعود الى خروج الاستثمار الاجنبي من هذا القطاع ، وهذا ما تمت الإشارة اليه من خلال نسب صافي الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الاجانب ومن حيث عدد الاسهم المتداولة في القطاع المصرفي ضمن السوق .

ثانياً : التغيرات في التداول الاجنبي (غير العراقي) في سوق العراق للأوراق المالية من حيث قيمة التداول :

حصلت تغيرات في قيمة التداول الاجنبي في القطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة (٢٠١٦-٢٠٠٥) كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (٧)

التغيرات في قيمة التداول في القطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٦)

البيان	اجمالي قيمة التداول (مليون دينار)	قيمة التداول من قبل غير العراقيين (الشراء) (مليون دينار)	قيمة التداول من قبل غير العراقيين (البيع) (مليون دينار)	صافي الاستثمار الاجنبي (شراء- بيع) (مليون دينار)	نسبة الصافي الى الاجمالي (%)
٢٠٠٥	٣٦٦٨٠٩	-	-	-	-
٢٠٠٦	١٤٦٨٩١	-	-	-	-
٢٠٠٧	٤٢٧٣٦٧.٥	-	-	-	-
٢٠٠٨	٢٦٧١٥٦	-	-	-	-
٢٠٠٩	٤١١٩٢٨.٤	٩٧٧١٠	٧٤١	٩٦٩٦٩	٢٣.٥٤
٢٠١٠	٤٠٠٣٥٩.٩	٥١١٥٠	٧٢٥٩	٤٣٨٩١	١٠.٩٦
٢٠١١	٩٤١١٩٨.٢	١٢٦٥٤٠	٣٤٨٤٠	٩١٧٠٠	٩.٧٤
٢٠١٢	٨٩٣٨٢٥.٣	٣٧٧٨٩	٤٦٠٦٤	٨٢٧٥٠	٠.٩٢-

البيان	اجمالي قيمة التداول (مليون دينار)	قيمة التداول من قبل غير العراقيين (الشراء) (مليون دينار)	قيمة التداول من قبل غير العراقيين (البيع) (مليون دينار)	صافي الاستثمار الاجنبي (شراء- بيع) (مليون دينار)	نسبة الصافي الى الاجمالي (%)
٢٠١٣	٢٨٤٠.٢٢٠.٣	٥٣٠.٢٠	٤٧٠.٥٥	٥٩٦٥	٠.٢١
٢٠١٤	٨٩٨٣١٦.٠	١١٢٥٤٨.١	٨٢٤٨٣.٢	٣٠٠٦٤.٩	٣.٣٤
٢٠١٥	٤٥٦١٧٩.٧	٧٣٢٠٠.٥	١١٣٥٠١.٧	٦١٨٤٩.٨	١٣.٥٥
٢٠١٦	٤٢٦٧٨٨.١	٥٣٨٣٤.٥	٣٨١٢٦.٤	١٥٧٠٨.١	٣.٦٨

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية (٢٠٠٥-٢٠١٦).

ما سيتم عرضه لا يختلف كثيراً عن ما تم التطرق اليه سابقاً في تداولات المستثمرين الاجانب في القطاع المصرفي ضمن سوق العراق للأوراق المالية من حيث عدد الاسهم المتداولة والجدول (٧) وضع ذلك .

يتضح من الجدول (٧) ان هنالك تباين في نسب صافي الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الاجانب (غير العراقيين) من حيث قيمة التداول في القطاع المصرفي ، ففي عام ٢٠٠٩ ، بلغت نسبة صافي الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الاجانب من حيث قيمة التداول في القطاع المصرفي الى اجمالي قيمة التداول في القطاع نفسه ضمن سوق العراق للأوراق المالية حوالي (٢٣.٥٤٪) ، ولكن انخفضت هذه النسبة بشكل كبير في عام ٢٠١٢ ، والتي بلغت (-٠.٩٢٪) وهي ادنى نسبة شهدتها القطاع المصرفي ، وسبب هذا الانخفاض هو لتجاوز مبيعات المستثمرين الاجانب لمشترياتهم في هذا القطاع .

بناءً على ما تقدم فإن نسبة التعامل للمستثمر الاجنبي في القطاع المصرفي ضمن سوق العراق للأوراق المالية غير مؤثرة بدرجة كبيرة ، والسبب يعود الى خروج الاستثمار الاجنبي من هذا القطاع ، وهذا ما تمت الاشارة اليه من خلال نسب صافي الاستثمار للمستثمرين الاجانب من حيث قيمة التداول في القطاع المصرفي ضمن السوق.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

بعد الانتهاء من هذه الدراسة يمكن ان نسجل بعض الاستنتاجات المهمة وكالاتي:

- ١- شهد القطاع المصرفي العراقي زيادة في مشاركات المصارف الاجنبية في رؤوس الاموال لبعض المصارف المحلية إلا انها لسيت بالمستوى المطلوب مقارنةً مع بعض الاقتصادات المماثلة .
- ٢- هنالك عد من المعوقات التي تقف عائقاً امام تطور القطاع المصرفي ، بالرغم من المساعي الجادة للتخلص منها ، واهم تلك المعوقات هي الظروف الامنية والسياسية والاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد.
- ٣- وضعت السياسة النقدية والمالية وبعض الاجراءات القصيرة والمتوسطة الاجل والتي حققت بعض النتائج المرجوة ، كتحسين نشاط الجهاز المصرفي العراقي وزيادة فاعليته في معالجة الكثير من الظواهر السلبية التي رافقت مسيرته ما قبل عام ٢٠٠٣، مثل زيادة عدد المصارف ولا سيما المصارف الاهلية والتي اخذت اعدادها تتزايد بشكل متسارع ، فضلاً عن حصول عدة مشاركات من مصارف اجنبية في رؤوس اموال المصارف العراقية الخاصة (الاهلية) .
- ٤- تطور القطاع المصرفي العراقي خلال مدة البحث نسبياً ، إذ شهد زيادة في عدد الوحدات المصرفية فضلاً عن استقطابه لرؤوس الاموال الاجنبية على شكل دمج واستملاك في رؤوس اموال المصارف المحلية القائمة .
- ٥- بالرغم من مساهمة الاستثمار الاجنبي في القطاع المصرفي بشكل ملحوظ إلا انه بحاجة الى جذب المزيد منه .
- ٦- استطاع المصرف المركزي معالجة كل من ارتفاعات معدل التضخم وانخفاض وسعر الصرف ، ويعود ذلك الانجاز الى ادوات السياسة النقدية على الرغم من كلفتها الباهضة .
- ٧- استحوذ القطاع المصرفي على الجزء الاكبر من الاستثمارات الاجنبية في سوق العراق للأوراق المالية من حيث عدد الاسهم المتداولة للمستثمرين الاجانب (غير العراقيين) وايضاً من حيث قيمة التداول .
- ٨- ارتفاع التدفقات الاستثمارية الاجنبية الوافدة للعراق خصوصاً بعد عام ٢٠٠٣، والتي كانت على شكل مساهمات في رؤوس اموال المصارف المحلية القائمة .

التوصيات :

بناءً على ما تقدم يمكن ان نقترح بعض التوصيات المهمة .

- ١- لا بد من تحقيق الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي من خلال المعالجة الحقيقية والتسوية السياسية ، فعدم استقرار هذه المتغيرات يشكل عائقاً امام دخول الاستثمارات الاجنبية وهو الشرط الضروري والكافي لزيادة تدفقات رؤوس الاموال الى الداخل .
- ٢- تحسين البنية التحتية في عموم الاقتصاد القومي لأنها تشكل الشرط الاول للمناخ الاقتصادي الجاذب للاستثمارات وخاصة في النظام القانوني والاداري وقطاع توليد الطاقة وقطاعات النقل والاتصالات والامن .
- ٣- ضرورة استقلال السياسة النقدية التي يتولاها المصرف المركزي كونها القادرة على معالجة الصدمات فيما إذا كانت الاخيرة تضخمية او غيرها ، من اجل تهيئة بيئة نقدية جاذبة للاستثمارات الاجنبية.
- ٤- ضرورة القضاء على الفساد المالي والإداري الذي استشرى في كافة مؤسسات الدولة وخاصة في دوائر الدولة والجهاز المصرفي كونه يشكل عائقاً امام انجاح العمل المصرفي ولا يشجع على دخول الاستثمارات الاجنبية .
- ٥- تسهيل عملية استخراج التراخيص للمشروعات الاستثمارية لما يوفر الوقت والكلفة للمستثمر الاجنبي من خلال تجاوز حلقات الروتين الاداري غير الضرورية وتحسين المعاملة .
- ٦- العمل على بناء وإعداد القيادات الكفوة والمؤهلة التي لها القدرة على إدارة المصارف بما يكفل نموها وتطويرها والتفاعل مع مستجدات الصناعة المصرفية الحديثة .
- ٧- ضرورة الإرتقاء بواقع الجهاز المصرفي العراقي خديماً وتقنياً ، من خلال تحديث نشاطاته وذلك عن طريق إحداث تغييرات كبيرة في طبيعة الصناعة المصرفية وإعادة هيكلتها من اجل حشد المدخرات المحلية والحد من ظاهرة رؤوس الاموال المهاجرة ، فضلاً عن مواكبة التطورات المصرفية العالمية التي تقوم أساساً على التحرر من القيود والعراقيل وإيجاد البيئة التشريعية الملائمة لها وزيادة حدة المنافسة بين المصارف واستعمال وسائل تكنولوجية متطورة للاتصالات والمعلومات .

المصادر والمراجع

- ١- الجميل ، سرمد كوكب ، التمويل الدولي "مدخل في الهياكل والعمليات والادوات" ، الدار النموذجية للطباعة والنشر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١١ .
- ٢- حمد ، موفق ، خضير ، حلا سامي ، الاستثمار الاجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي) ، بحث منشور في مجلة الادارة والاقتصاد / جامعة الموصل ، ع:٨٠ ، ٢٠١٠ .
- ٣- الطعان ، حاتم فارس ، الاستثمار أهدافه ودوافعه ، بحث منشور ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠٠٦ .
- ٤- التميمي ، سامي عبيد ، "الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق :الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام ٢٠٠٦" ، بحث منشور ، جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد ، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية .
- Fundamentals of Investment, 5-Geoffrey A. Hirt and Stanley B. Block
Management, McGraw-Hill , Irwin , 8th edition 2006 .
- ٦- مبروك ، نزيه عبد المقصود محمد ، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية - دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ط١ ، ٢٠١٣ .
- ٧- السوداني ، غزوان محمود جبر ، "دور نظم المعلومات الادارية في تنشيط مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق" ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٤ .
- ٨- عبد الحميد ، عبدالمطلب ، العولمة الاقتصادية : منظماتها - شركاتها - تداعياتها ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، ط١ ، ٢٠٠٦ .
- ٩- البياتي ، طاهر فاضل ، سمارة ، ميرال روجي ، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، ط١ ، ٢٠١٣ .
- ١٠- آل شبيب ، دريد كامل، ادارة البنوك المعاصرة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان - الاردن ، ط١ ، ٢٠١٢ .
- ١١- الراوي ، علي عبد محمد سعيد ، الجهاز المصرفي العراقي بين متطلبات التنمية ، معطيات الواقع وموجبات التطوير ، مجلة الدنانير ، الجامعة العراقية - كلية الادارة والاقتصاد ، العدد(٢) ، ٢٠١٢ .

- ١٢- آل طعمة ، حيدر حسين ، "القطاع المصرفي في العراق وتحديات الإصلاح والتطوير" ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، على الرابط : <http://www.fcdrs.com> .
- ١٣- عبد النبي ، وليد عيدي ، "الجهاز المصرفي العراقي نشأته ، تطوره وآفاقه المستقبلية" ، المصرف المركزي العراقي - المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ، ٢٠١٣ .
- ١٤- علاوي ، سيماء محسن ، "دور المصارف التجارية في تفعيل عمل النظام المالي في العراق للمدة (٢٠٠٧-١٩٩٢)" ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ .
- 15- Claudia Girardone ، Introduction to Banking ، FT Prentice Hall، 1th Ed. ، 2006 .
- ١٦- حشاد ، نبيل ، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة ، دار وائل للنشر ، عمان - الاردن ، ط ١ ، ٢٠٠٠ .
- ١٧- عباس ، محمود جاسم ، النمو الاقتصادي .. المؤشرات الاساسية في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٧) ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ع: ٢٧ ، ٢٠١٢ .
- ١٨- شيناي ، غاري ، الحفاظ على الاستقرار المالي (قضايا اقتصادية) ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، ٢٠٠٥ ، وعلى الرابط : <https://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues36> .
- ١٩- الخيكانى ، نزار كاظم ، الموسوي ، حيدر يونس ، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي ، دار اليازوري ، عمان - الاردن ، ط ٢ ، ٢٠١٥ .
- ٢٠- الهيتي ، أحمد حسين ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مطابع جامعة الموصل ، الموصل ، ٢٠٠٥ .
- ٢١- المصرف المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٥ ، ص ١١٥-١١٦ .
- ٢٢- <https://www.cbi.iq/documents/Financial%20Stability%20Report220> .